الأمم المتحدة

E/ECA/CM/57/L.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
18 March 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة السابعة والخمسون
أديس أبابا، ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ من جدول الأعمال
النظر في البيان الوزاري وإقراره

مشروع البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

المجتمعين في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المنعقد في أديس أبابا، يومي ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥ في أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

إذ نتشرف بحضور رئيس إثيوبيا، السيد تاي أتسكيسيلاسي أمدي،

وإذ *نتشرف* أيضا بحضور رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد محمود علي يوسف،

وإذ نتشرف كذلك بحضور نائب الرئيس النيجيري السابق، السيد ييمي أوسينباجو،

وإذ نتشرف بحضور وزراء التجارة في الدول الأفريقية، ومحافظي المصارف المركزية الوطنية ودون الإقليمية في أفريقيا، وغيرهم من الشخصيات رفيعة المستوى وضيوف الشرف،

وبعد أن تداولنا بشأن موضوع الدورة السابعة والخمسين الذي يحمل عنوان ”النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول“.

A.25-00352 (A)

وإذ نضع في اعتبارنا أن أفريقيا تمر بظرف حرج في مسيرتها الإنمائية، وأنها تمتلك مقومات كبيرة تفتقر إليها مناطق أخرى، وهو ما يجعلها في وضع يؤهلها لرسم مسار إنمائي جديد،

وإذ نضع في اعتبارنا أيضا أن أفريقيا تتمتع بموقع جيد كمنطقة استراتيجية في خضم التحول الذي يشهده العالم باتجاه سلاسل التوريد المتنوعة جغرافيًّا، وأنها تستطيع الاستفادة من هذا الموقع لزيادة التجارة، وتحقيق اندماج أقوى في سلاسل القيمة العالمية وبلوغ نمو مستدام،

وإذ نضع في اعتبارنا كذلك أنه رغم التعافي الكبير الذي حققته التجارة الأفريقية في أعقاب جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، فقد عادت إلى الانخفاض في عام ٢٠٢٣، وأن حصة القارة في التجارة العالمية ظلت راكدة عند أقل من ٣ في المائة،[(١)]

وإذ يساورنا القلق من أن النمو، مع تعافيه، يبقى أقل من مستويات ما قبل الجائحة وأقل بكثير من المستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ندرك أن اغتنام الفرص غير المستغلة التي يتيحها الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعميق التكامل التجاري أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما في ظل السياق العالمي الحالي الذي يتسم بتزايد التوترات الجيوسياسية وعدم اليقين، وتفاقم العواقب الناجمة عن تغير المناخ، والتحولات التكنولوجية السريعة،

وإذ ندرك أن نجاح الاتفاق لا يمكن أن يعتمد على السياسات المتصلة بالتجارة فحسب، مثل بروتوكولات اتفاقات تخفيض التعريفات الجمركية، بل ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية،

وإذ ندرك أيضا أن التنفيذ الناجح للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في ظل البيئة العالمية سريعة التغير، سيتطلب من أفريقيا الاستثمار في رأس المال البشري وتزويد قوتها العاملة بالمهارات اللازمة للمستقبل،

وإذ يساورنا القلق من أن البنية التحتية غير المتطورة، ومنها في قطاعات النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن الحواجز غير الجمركية والقيود المالية، تشكل عقبات رئيسية إضافية أمام التنفيذ الكامل للاتفاق،

وإذ ندرك أهمية تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وتوطيد الشراكات مع المؤسسات المالية العالمية وبلدان الجنوب،

(١) Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa, 2025: Advancing the Implementation of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area - Proposing Transformative Strategic Actions (Addis Ababa, ECA 2025)*.

وإذ يساورنا القلق إزاء الآثار المدمرة للفساد على الاقتصاد وتقديم الخدمات العامة وقدرة مؤسسات الدولة،

وإذ ندرك أهمية السلم والأمن والحكم الرشيد في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وتطوير البنية التحتية، والتكامل الإقليمي في أفريقيا،

وإذ نؤكد مجددًا التزام القارة بتعزيز الصوت الأفريقي في صياغة القواعد الضريبية الدولية، الذي طالما أدى غيابه إلى تقويض السيادة المالية الأفريقية،

وإذ نضع في اعتبارنا أن تولِّي جنوب أفريقيا رئاسة مجموعة العشرين، وانعقاد المؤتمر الدولي الرابع المقبل لتمويل التنمية في إسبانيا في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٢٥، يمثلان لحظة حاسمة بالنسبة لأفريقيا، لأنهما يتيحان فرصًا لمعالجة العوائق الكامنة في نظام الهيكل المالي العالمي، والدعوة إلى إيجاد حلول تتماشى مع الأولويات الإنمائية الأفريقية،

وإذ نضع في اعتبارنا أيضا أن نجاح الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يتطلب جهودًا من جميع أصحاب المصلحة، لا سيما في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية،

وإذ نثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما قامت به من عمل بشأن 'الاتفاق'، والتصنيع، وسلاسل القيمة الإقليمية، لا سيما في ما يتعلق بوضع برنامجها لسلاسل القيمة الإقليمية وغيرها من المجالات الاستراتيجية رغم مواردها المحدودة،،

فإننا:

١- *نلاحظ* أن من شأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعزيز التجارة الأفريقية ويعيد تموضع القارة في ساحة التجارة العالمية، وأن التنفيذ الكامل للاتفاق، وفقًا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سيزيد التجارة الرسمية بين البلدان الأفريقية بمقدار ٢٧٦ مليار من دولارات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٤٥؛[٢]

٢- *نلاحظ أيضا* أن الاتفاق، من خلال تعزيز التجارة والاستثمار القائمَين على ممارسات رفيعة المستوى، يمكن أن يؤدي دورًا أساسيًّا في مساعدة أفريقيا على الإفلات من الفقر والانطلاق على طريق الازدهار، وتيسير جوانب رخاء أخرى من غير الدخل، بما في ذلك إنشاء مؤسسات قوية، وبناء اقتصاد مفتوح، وجعل السكان أكثر ترابطًا وتمكينًا وصحة وأفضل تعليمًا.

[٢] Stephen Karingi and others, "Implementing the AfCFTA Agreement and implications for Africa's regional value chains", paper presented at the Twenty-Seventh Annual Conference on Global Economic Analysis, Fort Collins, Colorado, United States of America, 5 June 2024

٣- *ندرك* أن الاتفاق ينطوي على إمكانية معالجة العراقيل والاختناقات الهيكلية المستمرة في مجالات استراتيجية مثل إمدادات الطاقة، وذلك عن طريق سد الفجوة في مجال الطاقة وتسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة من خلال التجارة عبر الحدود في المنتجات المرتبطة بالطاقة، والتكنولوجيات، والخدمات؛

٤- *ندرك أيضا* أن الاتفاق يتيح فرصة لأفريقيا لتحقيق السيادة الغذائية، وذلك بتعزيز التكامل في أسواق الأغذية ودعم تجارة الأغذية بين البلدان الأفريقية؛

٥- *نؤكد* أن الاتفاق يمكن أن يساعد أفريقيا على تسخير التوجهات الكبرى وإدارتها، بما في ذلك التأثير المتنامي للأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي، والرقمنة، والتحول الديموغرافي، والتوسع الحضري وتغير المناخ؛

٦- *نؤكد أيضا* أن الاتفاق ينطوي على إمكانية تيسير زيادة التجارة بين أفريقيا والمناطق الأخرى سريعة النمو، وهو ما سيتيح للقارة الاستفادة من التحول العالمي في الثروة، الذي يتميز بتنامي دور الأسواق الناشئة في المشهد العالمي؛

٧- *نلاحظ* أن السوق الموحدة المنشأة في إطار 'الاتفاق' يمكن أن تجتذب مزيدًا من الاستثمارات، لا سيما في ما يتعلق بالتصنيع ونقل التكنولوجيا، وأن 'الاتفاق' يمكن أن يساعد البلدان الأفريقية على اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة إضافية من المستثمرين الباحثين عن أسواق جديدة، والذين قد يثبطهم التشظي السياسي والاقتصادي للقارة؛

٨- *نلاحظ أيضا* أن إشراك الشباب في تنفيذ 'الاتفاق' أمر بالغ الأهمية لنجاحه، بالنظر إلى حجم فئة الشباب وإمكاناتها في أفريقيا، علمًا أن القارة تستأثر بقوة عاملة تُعد الأصغر سنًّا مقارنة بأي منطقة من مناطق العالم، حيث يوجد بها حوالي ٧٦ مليون شاب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، وأن العدد الكبير من الشباب الأفريقيين العاطلين عن العمل أو المصنفين ضمن العمال الفقراء يؤكد الحاجة إلى التجارة والنمو الشاملين للجميع؛[٣]

٩- *تُقرّ* بأن تنفيذ 'الاتفاق' لا يمكن أن ينجح من دون مساهمات قوية من النساء الأفريقيات، اللاتي يضطلعن بدور رئيسي في التجارة عبر الحدود في أفريقيا، وهي تجارة ذات طابع غير رسمي في الغالب، وبأن إحداث الأثر المنشود يقتضي أن يصل تنفيذ 'الاتفاق' إلى القطاع غير الرسمي والمشاركين الرئيسيين فيه في سياقٍ عابر للحدود؛

١٠- *تُقر أيضا* بالأهمية الحاسمة لسد الفجوة في البنية التحتية، التي تشكل عائقًا رئيسيًّا أمام النمو الاقتصادي وتوسيع التجارة بين البلدان الأفريقية على حد سواء؛

(٣) Vipasana Karkee and Niall O'Higgins, "African youth face pressing challenges in the transition from school to work", International Labour Organization, 10 August 2023.

١١- *نعترف* بأن اجتماع آثار انقسام المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي، والتوترات الجيوسياسية، وتصاعد النزعة الحمائية والقيود التجارية، وتصاعد وتيرة الحروب التجارية، وتراجع الالتزامات تجاه التنمية العالمية، بما في ذلك التخفيضات الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية، جعل التدفقات المالية إلى أفريقيا مقيّدة بشدة، وأنه، بالنظر إلى الفجوة التمويلية المقدرة بنحو تريليون دولار سنويًّا والضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن الحاجة إلى مزيد من الأموال اللازمة للعمل المناخي العاجل، فإن عدم الحصول على تمويل ميسور التكلفة في أفريقيا على نطاق واسع يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة، بينما تزيد أعباءُ الديون المتزايدة ومحدوديةُ فرص الوصول إلى رأس المال الخاص من تفاقم تحديات التمويل التي تواجهها القارة.

١٢- *نعترف أيضا* بأن تعزيز الأسواق والمؤسسات المالية الأفريقية وتعميقها أمرٌ لا غنى عنه لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع التكامل، مثل المشاريع المتصلة بالبنية التحتية، ولتيسير التجارة داخل القارة وخارجها، وأن القيام بذلك سيستلزم أيضا وضع نظام إقليمي آمن للمدفوعات والتسويات؛

١٣- *نعترف كذلك* بضرورة أن تعالج السياسات الصناعية مخاطر تغير المناخ لضمان إحراز تقدم يقود إلى التنويع والتصنيع وتمكين أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الاستفادة الكاملة من إمكانات الاتفاق؛

١٤- *نلاحظ* أن الاتفاق يمكن أن يساعد في معالجة مسألتي نقص المهارات وعدم توافقهما مع احتياجات سوق العمل والناجمتين عن الاتجاهات الكبرى التي أعادت تشكيل طبيعة العمل والطلب على المهارات في القارة؛

١٥- *نلتزم* بإيجاد بيئة مواتية لمكافحة الفساد والرفع من مستوى اليقين والشفافية في مجال السياسات في سبيل التشجيع على استخدام رأس المال الخاص لتمويل للاقتصادات الأفريقية والاستثمار فيها، مع التركيز بشكل خاص على التكنولوجيات الناشئة والصناعات الاستراتيجية؛

١٦- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة التحلي، طوال فترة تسريع تنفيذ للاتفاق، بقوة الإرادة السياسية وتولّي زمام المبادرة على نحو ما أظهروه خلال المراحل الأولى من التوقيع والتصديق عليه؛

١٧- *نهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على تعزيز التجارة الرقمية بين البلدان الأفريقية، وهو ما يشكل أحد الأهداف الرئيسية للاتفاق ويتماشى أيضا مع 'التعاهد الرقمي العالمي' الذي اعتُمد مؤخرًا، مع مراعاة أن تحقيق ذلك سيتوقف على إزالة الحواجز أمام التجارة الرقمية، وتهيئة بيئة تجارة رقمية آمنة، وإرساء البنية التحتية اللازمة

لتيسير التجارة الرقمية، وأخيرًا، وضع لوائح واضحة ويمكن التنبؤ بها، أي قواعد منسقة ومبادئ ومعايير موحدة للتجارة الرقمية؛

١٨- *نشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الشريكة على استخدام 'نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية'، وذلك لتيسير عمليات الدفع عبر الحدود بالعملات الأفريقية المحلية، الأمر الذي يمثل خطوة أساسية للنهوض بالتجارة والتكامل الإقليمي على حد سواء في أفريقيا؛

١٩- *نهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على تحقيق تكامل أسواقهم المالية، وذلك بتنسيق السياسات، والأطر، والإجراءات الوطنية التي تحكم تلك الأسواق؛

٢٠- *نهيب* بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تزيد من التمويل طويل الأجل للبنية التحتية في مجالات الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من القطاعات الحيوية، وأن تستخدم أدوات ابتكارية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص وخفض تكاليف التمويل والمعاملات وتقصير الجداول الزمنية لصرف الأموال؛

٢١- *نهيب* بالمؤسسات المالية، لا سيما المصارف الإنمائية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي، أن تزيد من استخدام الضمانات، والتمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من أدوات تحسين شروط الائتمان، في سبيل اجتذاب الاستثمار الخاص في أفريقيا؛

٢٢- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إجراء إصلاحات هيكلية كبرى ومنسقة على الصعيد الوطني، ودون الإقليمي، والقاري، وفق ما يقتضيه تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية تنفيذًا كاملًا، مع تركيز الإصلاحات الوطنية على تحديث الإجراءات الجمركية، ومواءمة الأطر القانونية مع البروتوكولات الملحقة بالاتفاق، وتحسين بيئة الأعمال لاجتذاب الاستثمار وتعزيز التجارة، وتركيز الإصلاحات دون الإقليمية على مواءمة السياسات التجارية في كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود لتيسير التجارة، وتركيز الإصلاحات القارية على توحيد المعايير الخاصة بالسلع والخدمات، وإنشاء آليات فعالة لتسوية المنازعات، والاستمرار في تعزيز قدرات أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٢٣- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع سياسات صناعية وتنفيذها، على الصعيدين الوطني والقاري معا، تقوم على سلاسل القيمة الإقليمية وتركز على القطاعات الاستراتيجية التي تتمتع فيها أفريقيا بميزة تنافسية، مثل التكنولوجيا المالية، والاقتصاد الأخضر، والمركبات الكهربائية، وغيرها من استخدامات الطاقة المتجددة، والمستحضرات الصيدلانية وتصنيع السلع والخدمات وتجهيز المعادن الاستراتيجية؛

٢٤- *ندعو أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إجراء إصلاحات مراعية للمناخ وتقديم تحفيزات للصناعات الخضراء حتى يكون النمو الناجم عن الاتفاق مستدامًا وقادرًا على الصمود في وجه تغير المناخ؛

٢٥- *نشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع برامج للتعليم والتدريب لتعزيز مهارات وقدرات مواطنيهم، لا سيما النساء والشباب، ومنها استخدام التكنولوجيات الرائدة مثل الذكاء الاصطناعي، من أجل الاستفادة المثلى من الاتفاق؛

٢٦- *نشجع أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إدراج مسألة تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، بما يتماشى مع أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتلك الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'؛

٢٧- *نهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الاقتصادية الخاصة، وذلك بتوطيد الروابط الصناعية في القارة، والتشجيع على استحداث سلاسل قيمة على الصعيد الإقليمي وزيادة المحتوى المحلي؛

٢٨- *نهيب أيضا* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على تعزيز تطوير البنية التحتية، ومنها في مجالات النقل، والطاقة، والربط الرقمي، والخدمات المالية، وذلك لدعم إعمال سلاسل القيمة الإقليمية وتشغيل المناطق الاقتصادية الخاصة بفعالية، وتعزيز التجارة السلسة، والتصنيع والاستثمار؛

٢٩- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المشاركة البناءة في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتعاون الضريبي الدولي، التي تمثل فرصة بالغة الأهمية لإرساء حوكمة ضريبية شاملة وشفافة وفعالة تعود بالنفع على جميع الدول؛

٣٠- *نهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بحملات توعية مستمرة بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية بهدف تصحيح التصورات السلبية، والتعاون بشكل أوثق على أساس مذكرة التفاهم الأخيرة التي وقعتها اللجنة والمفوضية بهدف المضي قُدما في تنفيذ 'الاتفاق'؛

٣١- *نهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها أن يستمروا في تقديم الدعم لأعضائها في تهيئة البيئات المواتية لتطوير الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك اللوائح التنظيمية والمؤسسات المناسبة والتمويل الكافي للبحث والابتكار وتطوير الأعمال؛

٣٢- *نحث* اللجنة وشركاءها على تقديم المزيد من الدعم إلى أعضائها في مجال التحليل وبناء القدرات لتطوير سلاسل قيمة إقليمية تنافسية ومناطق اقتصادية خاصة، بما في

ذلك عن طريق تقديم المساعدة على إدراج أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في القانون الوطني، وإزالة المخاطر المتصلة بالاستثمارات في الصناعات ذات الأولوية، والمساعدة على وضع اللوائح التنظيمية والمعايير التي تهدف إلى ضمان نجاح الجيل الجديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا؛

٣٣- *ندعو* الشركاء الإنمائيين إلى زيادة الدعم الذي يقدمونه لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مكافحة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر؛

٣٤- *نحث* المجتمع الدولي على الاعتراف بالمساهمة الأفريقية في العمل المناخي، لا سيما احتجاز الكربون، لتجنب اتخاذ الإجراءات أحادية الجانب بشأن آليات حدود الكربون وضمان التسعير العادل للكربون؛

٣٥- *ندعو كذلك* الشركاء الإنمائيين إلى تقديم الدعم لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إقامة أسواق كربون عالية النزاهة، وتوسيع نطاق التمويل المناخي الابتكاري وميسور التكلفة، وتعزيز مبادرات إدارة مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، مع الاستفادة من الموارد الأفريقية وإدارتها على نحو مستدام، بهدف تعزيز الاقتصادات الخضراء والزرقاء في القارة؛

٣٦- *ندعو أيضا* المجتمع الدولي إلى اعتماد نهج منسق للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، على أن يشمل جمع البيانات على مستوى مركزي، والإبلاغ العلني عن الحسابات المالية الأجنبية، وتعزيز الشفافية في الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات؛

٣٧- *نحث* أعضاء مجموعة العشرين على العمل بطريقة حاسمة لإصلاح 'الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون'، لجعله أكثر كفاءة وشفافية وتقييده زمنيًّا، لا سيما عن طريق إدراج تعليق سداد خدمة الديون عند تقديم الطلب، وتوسيع نطاق الأهلية لتشمل البلدان ذات الدخل المتوسط، واعتماد نهج متكامل بين الدائنين الرسميين والدائنين من القطاع الخاص، إلى جانب إعادة هيكلة الديون المتعددة الأطراف والثنائية، ووضع صيغة للمعاملة تكفل القابلية للمقارنة بغية الحد من المنازعات التقنية وتسريع عمليات إعادة الهيكلة؛

٣٨- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز تحصيل الإيرادات الضريبية من خلال تحسين الإدارة الضريبية، والرقمنة، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة من أجل إدارة مالية *عامة* أكثر كفاءة، بما في ذلك الإنفاق المالي؛

٣٩- *ندعو أيضًا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل معًا لإقامة أسواق مالية محلية قوية وفعالة، بهدف تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية في أفريقيا؛

٤٠- *نشجّع* البلدان الشريكة على إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة بها من خلال مصرف التنمية الأفريقي، ودعم التجديد السابع عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي؛

٤١- *تدعو* قيادة الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرة اللجنة *الاقتصادية* لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بدعم تقني وسياساتي يُفضي إلى التحول ويركز على النتائج.